الأثر الاقتصادي للإنفاق العسكري على الحياة العامة عصر المماليك الجراكسة

نوال عائض علي آل مشافي د. سعد الحميدي
باحثة دكتوراه – جامعة الملك خالد استاذ التاريخ المشارك بجامعة الملك خالد

الملخص باللغة العربية

تهدف الدراسة إلى استقصاء الأثر الاقتصادي للإنفاق العسكري على الحياة العامة عصر المماليك الجراكسة، والتي أظهرت بيانتها وجود علاقة عكسية بين تزايد الإنفاق العسكري وتدهور الاقتصاد آنذاك واستنزاف موارده، وقد ارتكز هذا الأثر على ثلاثة محاور رئيسية ترابط وتسلسل بعضها ببعض، وفي مقدمتها اختلال النظام النقدي والمتمثل في التلاعب في أوزان العملة وعيارها مما أدى بدوره إلى ظهور كساد تجاري تلخص في قلة المعروض مقابل كثرت الطلب، إلى جانب سيطرة العسكر على التجارة، ومن ثم غياب طبقة التجار، فنتج عن تلك القلة تضخم اقتصادي أسهم في حدوث فجوة كبيرة بين طبقات المجتمع، ولعل أبرزها ذوبان الطبقة المتوسطة بجانب التّجار، وبالتالي اقتصر طبقات المجتمع على طبقيتن فقيرة، وأخرى غنية تتمثل في العسكر.

الملخص باللغة الإنجليزية

The study aims to investigate the economic impact of military spending on public life in the era of the Circassian Mamluks, whose data showed an inverse relationship between the increase in military spending and the deterioration of the economy at that time and the depletion of its resources.This effect was based on three main axes that were interconnected and sequenced with each other, foremost of which was the imbalance of the monetary system, represented in the manipulation of currency weights and caliber, which in turn led to the emergence of a commercial recession that was summed up in a lack of supply compared to an abundance of demand, along with the control of the military over trade, and then the absence of The merchants class, as a result of that lack of economic inflation contributed to the occurrence of a large gap between the classes of society, and perhaps the most prominent of which is the melting of the middle class alongside the merchants, and thus the classes of society were limited to two classes, the poor, and the other rich, represented by the military.

أولًا: اختلال النظام النقدي:

من اللافت للنظر تمكُن الدولة المملوكية الجركسية من استمرارية إنفاقها العسكري بالرغم من تصاعده المتتالي في ظل تراجع اقتصادها وتدهوره، فبديهيًا أن الإنفاق الضخم يتطلب انتاج اقتصادي يوازيه في الضخامة؛ ليتمكن من تغطيته، فكيف بهذا النوع من الإنفاق؟ الذي لم يكن في الأساس منتجًا اقتصاديًا، بل استنزفه بشكل كبير؟

فالدولة كانت تتوجه إلى شراء الأسلحة من الخارج وتحديدًا أوروبا[١]، وفي هذه الحالة تخرج نسبة كبيرة من المعادن إلى خارج البلاد دون عوائد اقتصادية تعوضها، كما قام بعض السلاطين والأمراء بالسيطرة على الحركة التجارية واحتكارهم كثيرًا من السلع[٢]، مما أدى إلى تمركز النقود في أيدهم فقط، ومنع تداول نسبة كبيرة منها داخل البلاد، وكذلك حرمان الدولة من عوائدها الضريبية، فاضطروا إلى تقديم امتيازات للتجار الأجانب مقابل تعاملهم مع دولة المماليك الجراكسة بالعملات الذهبية؛ حتى يُعاد سكها مرة أخرى بعملة الدولة المتداولة آنذاك[٣].

إضافة إلى ذلك فقد نتج عن ضخامة الإنفاق العسكري ندرة وجود المعادن التي تُسك بها النقود من الذهب والفضة والنحاس؛ بسبب ثراء بعض العسكر وتحويلهم المعادن إلى أون وحلي وتحف ونحو ذلك[٤] هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد قام بعض الأمراء باكتناز ثرواتهم خوفًا من مصادراتها لا سيما عندما تحتاج الدولة إلى الأموال لتجرّد الحملات العسكرية[٥]، وقد ترتب على ما تقدم ندرة المعادن التي تُسك بها النقود، وكذلك قلت النقود داخل الدولة.

وأمام تلك الندرة، فقد كان من الواضح أن الدولة لم تراع النسبة والتناسب بين أعداد العسكر مع ما تملكه من معادن ونقود؛ لتُوازن الإنفاق بالاقتصاد، فالسلطان برقوق وحده بلغ الإنفاق النقدي على مماليكه

---

١ آ. آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة: عبدالهادي عبلة (دمشق، دار قتيبة، ١٩٨٥) ص٣٨٧.

٢ أنظر إلى الجزئية التي تتعلق بالاحتكار في الفصل الأول من هذه الدراسة، ص...

٣ النجيدي، حمود محمد، النظام النقدي المملوكي ٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م دراسة تاريخية حضارية، (الرياض، العبيكان، ١٤١٤هـ) ص١٣٨

٤ المقريزي، تقي الدين أحمد (ت٨٤٥هـ)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: كرم حلمي (مصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٤٢٧هـ) ص٩٤، ١٠١؛ ابن إياس، محمد شهاب الدين (ت٩٣٠هـ/١٥٢٣م) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٢، تحقيق: محمد مصطفى، (مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م) ، ص١٧٠.

٥ الشربيني، البيومي، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية، ج٢، (مصر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب) ، ص١٢٤.

فقط ٩٠٠,٠٠٠ درهم شهريًا عدا الإنفاق العيني[٦] في الوقت الذي قل فيه مخزون الدولة من الفضة، ولذا اتجه إلى سك الفلوس النحاسية وتعامل بها رغم عدم قبول المجتمع لها[٧]، ففاقم الوضع وزاده سوءًا أكثر مما هو عليه؛ لأن النحاس كان يُشترى من أوروبا[٨]، فيخرجان البقية من معدني الذهب والفضة الموجودة داخل البلاد إلى خارجها، كما بلغ عدد مماليك السلطان قايتباي ٨٠٠٠مملوك[٩]، وذلك العدد لم يكن متناسبًا بشكل طردي مع ما تملكه الدولة من معادن، حتى تتمكن من سك نقود تغطي الإنفاق العسكري الذي ارتفع بتزايد أعداد المماليك السلطانية[١٠]، ويؤكد هذا الأمر كثرة لجوء السلطان قايتباي إلى المصادرات حتى يكمل إنفاقه العسكري[١١].

وبناء على الأمور السابقة، وبدلًا من أن تعالج الدولة التدهور الاقتصادي، أو تقنن الإنفاق العسكري بما يتناسب مع اقتصادها، توجهت إلى طريقة أخرى تستند على التلاعب في النظام النقدي؛ لتتمكن من تغطية إنفاقها العسكري وذلك عن طريق إنقاص أوزان النقود أو ما يسمى بـ "الهرش[١٢]"، أو تزييف العيار عن طريق خلطها بمعادن أخرى رديئة تقل عنها قيمة ووزنًا، إضافة للجوئها إلى تذبذب القيمة النقدية لصرف عملة بأخرى، فترفع قيمة الدينار أمام الدرهم، وعلى العكس من ذلك[١٣]، مما أحدث اختلال في

---

٦ المقريزي، تقي الدين أحمد (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م) السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٥ تحقيق: محمد عبدالقادر عطا (بيروت دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، ص٤٤٣.

٧ المقريزي، إغاثة الأمة، ص٩٩، ١٠١.

٨ المقريزي، تقي الدين (٨٤٥هـ) النقود الإسلامية، (قسطنطينية، مطبعة الجوائب، ١٢٩٨) ص١٩

٩ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص٣٢٥

١٠ المماليك السلطانية: هم المماليك الذي يشتريهم السلطان أو يبقيهم من مماليك السلطان السابق، وهم أعظم الأجناد شأنًا، ومنهم تؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة. . دهمان، محمد أحمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (بيروت، دار الفكر، د.ت)، ص١٤٥.

١١ أنظر إلى الجزئية التي تتعلق بالمصادرات في المبحث الأول من الفصل الأول في هذه الدراسة،....

١٢ الهرش: وهو برد العملة، أو قصها حتى يخف وزنها، فمثلًا يصير نصف الدرهم في مقدار ربع درهم. ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين (ت٨٧٤هـ) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٤ (مصر، وزارة الثقافة، ١٣٨٣م) ص٢٢٦.

١٣ هناك أسباب كانت تُجبر الدولة على تحديد القيمة النقدية لصرف عملة نقدية بأخرى، وهي ندرة وجود معدن على حساب آخر، وتجارة بعض السلاطين بإحداث فروق فيها؛ لتحقيق المكسب النقدي، نحوها، إلا أن ما يهم هنا أثر الإنفاق العسكري في حدوث اختلال في النظام النقدي. حول هذه الأسباب المتعددة أنظر: الجعيدي، شلبي إبراهيم، الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر في عصر المماليك الجراكسة٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-

النظام النقدي تمثل في تباين أوازن النقود.

ولذا فمن المهم أن يتم التعرّف على متوسط وزن النقود المسكوكة في العصر المملوكي الجركسي في عهود بعض السلاطين، لأن أوزانها اختلفت حتى في عهد السلطان الواحد، ومن ثم مقارنتها بالأوزان الشرعية لكلًا من الدينار الذي قُدر بـ ٤,٢٥جرام، والدرهم الذي جاء تقدير وزنه بـ ٢,٩٧ جرام[١٤]، لتتضح الاختلافات في الأوزان.

نوع العملة	اسم السلطان	متوسط الوزن بالجرام	نسبة معادلته مع المقدار الشرعي
الدينار الذهبي	فرج بن برقوق	٣,٤٧	%٨١,٦
	برسباي	٣,٣٨	%٧٩,٥
	جقمق	٣,٤	%٨٠
	قايتباي	٣,٣٩	%٧٩,٧٦
	الغوري	٣,١٩[١٥]	%٧٥
الدرهم الفضي	النوروزي (نسبة للأمير نوروز)	١,٤٥	%٤٨,٨
	المؤيدي	١,٣٠	%٤٣,٧٧
	الأشرفي (برسباي)	١,٠٣	%٣٤,٦٨
	الظاهري (جقمق)	٠,٨١	%٢٧,٢٧
	الأشرفي (إينال)	٠,٧٥[١٦]	%٢٥,٢٥

١٥١٧م، (الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٢م)، ص١٤٥، ١٤٧؛ النبراوي، رأفت، السكة الإسلامية في دولة المماليك الجراكسة (القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٣) ص٢٥٥.

١٤ المقريزي، النقود الإسلامية، ص٣.

١٥ النبراوي، السكة الإسلامية، ص٤٥-١٢٤.

١٦ النبراوي، السكة الإسلامية، ص١٦٣-١٨٠.

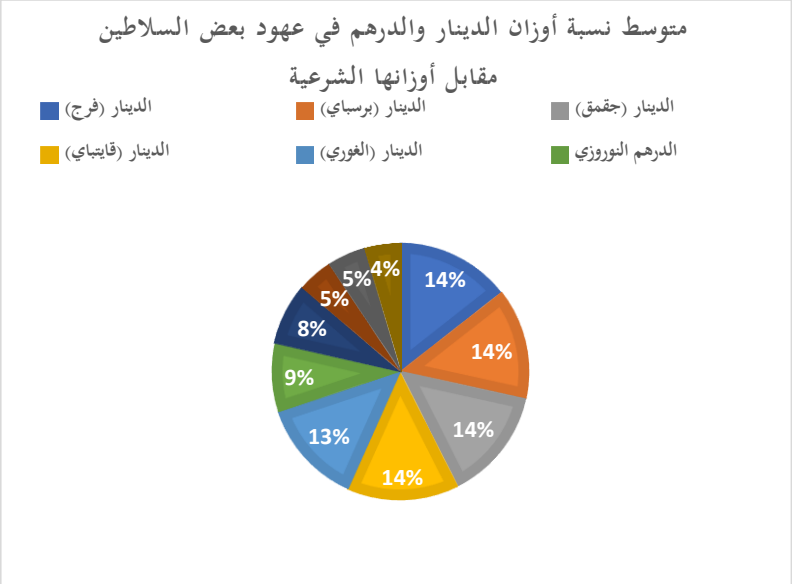

ومن المعلومات السابقة يتضح الآتي:

– تراجع وزن النقود من الدنانير والدراهم بشكل ملحوظ في أواخر عمر الدولة، حيث جاء أدنى وزن للدينار الذي سُك في عهد السلطان قانصوه الغوري، وكذلك الحال بالنسبة للدرهم فقد كان أقلهم وزنًا الذي تم سُكّه في عهد السلطان إينال.

– ارتفاع قيمة الدينار في عهد السلطان جقمق عن سابقه السلطان برسباي، على العكس مما كان متوقعًا، إلا أن هذا لا يعني اختلال النظام النقدي هنا؛ لأن ارتفاعه يعود إلى سك السلطان جقمق للدراهم الظاهرية والتي تنقص عن الدراهم الأشرفية بـ٠,٢٢جرام، حتى يتمكن من سك أكبر عدد من الدراهم الفضية، لأن نسبة الفضة في الدراهم الجديدة تكون أقل، فيوفر منها كمية تمكنه من سك أعداد إضافية من النقود، ولكن أقل قيمة من القديمة، مما يعني أنه حقق أرباحًا للخزانة تقدر بنسبة ٢٧%، ويعود السبب في هذا التوجه إلى كثرة الإنفاق العسكري في عهده؛ نتيجة خروج العديد من الحملات إلى جزيرة رودوس[١٧]، وزيادة الإنفاق على العسكر المجردين للخروج إليها[١٨].

وقد انتهج هذه الطريقة عددا من سلاطين دولة المماليك الجراكسة للسبب ذاته، فابنه السلطان عثمان

---

١٧ رودوس: جزيرة من جزر البحر المتوسط تقع بالقرب من قبرص، واحتلها الإيطاليون سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م كوسيلة للضغط على تركيا؛ لكي تسحب قواتها من ليبيا، وبعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية تخلت عنها لصالح اليونان. الإدريسي، أبو عبدالله محمد (ت٥٦٠هـ/١١٦٦م) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج١ (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م) ص٦٤٢؛ الجوهري، يسرى، جغرافية البحر المتوسط، (الإسكندرية، منشأة دار المعارف، ١٩٨٤م) ص١٩.

١٨ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٥، ص٣٣٩–٣٤٠.

بن جقمق عندما احتاج إلى نقود للإنفاق على العسكر سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م أصدر دنانير جديدة أطلق عليها اسم "المناصرة[١٩]" والتي يقل وزن كل دينار منها عن الدينار الأشرفي بمقدار قيراطين[٢٠]ذهب، فاستفاد من الفرق في الوزن لصالح الخزينة[٢١].

وينطبق الأمر على الفلوس النحاسية، فعلى سبيل المثال قام السلطان فرج بن برقوق سنة ٨١٤هـ/١٤١١م برفع قيمة الرطل من الفلوس النحاسية من ستة دراهم إلى أثنى عشر درهم، طمعًا في تحقيق الأرباح؛ لخروج عسكره لقتال الأميران المنشقين عن طاعته شيخ ونوروز[٢٢] وقتذاك[٢٣]، كما قام السلطان برسباي سنة ٨٣٨هـ/١٤٣٥م بسك فلوس جديدة قيمة الرطل منها ٢٧درهم وتقل قيمة عن الفلوس القديمة التي بلغ الرطل منها ١٨ درهم، فحصل السلطان برسباي على الربح من متبقي النقود[٢٤]، ولا شك أن التغيرات التي طرأت على الفلوس النحاسية تدلّ على أمرين، الأول: إن اختلال الوزن طال أثره حتى وصل الفلوس النحاسية رغم عدم قبولها في بادئ الأمر، وقد زادت الفجوة بينها وبين الدرهم فمنذ عهد السلطان فرج بن برقوق إلى السلطان برسباي قُدر التفاوت بينهما بنسبة ٢٢,٢٢%، والثاني: كان بعض السلاطين يهدفون من تقليل وزنها إلى توفير نسبة من المعادن؛ لنفس السبب السابق، وهو تعويض الخزانة عن كثرة إنفاقها بما فيه العسكري.

وقياسًا على ما تقدم فيُمكن القول إن الدولة كانت تتلاعب في قيمة الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس النحاسية وأوزانها، وتغير القيمة النقدية لصرف عملة بأخرى لكلًا منهم بما يتوافق مع مصالحها، ويعود بالفائدة المؤقتة لها، حتى تسهل إتمام إنفاقها العسكري، ولذا فمن المهم إيراد رسم بياني يوضح نسبة

---

١٩ المناصرة: نسبة إلى لقبه المنصور. النبراوي، السكة الإسلامية، ص٨٦.

٢٠ قيراطين: مفردها قيراط، وهو وزن يساوي الواحد منه ١,٢٤ من المثقال، او ١,١٦ من الدرهم. هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسيلي (الأردن، منشورات الجامعة الأردنية، د.ت) ، ص٤٤.

٢١ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٣٠٤.

٢٢ الأمير نوروز الحافظي الظاهري، تنقل في الرتب العسكرية بدءًا من الخاصكية ووصولًا إلى رأس نوبة كبير وناظر الشيخونية، وقد تم حبسه سنة ٨٠١هـ/ ١٣٩٨م؛ بسبب وشاية من قبل بعض المماليك السلطانية تشير إلى خروجه عن طاعة السلطان فرج بن برقوق، فتم سجنه إلا أنه خرج بعد ذلك، وظل متنقلًا في الفتن حتى قُتل في سنة ٨١٧هـ/ ١٤١٤م. السخاوي، شمس الدين محمد (٩٠٢هـ/١٤٩٦م) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج١٠، (بيروت، دار الجيل، ١٩٩٢م) ص٢٠٤.

٢٣ ابن حجر، شهاب الدين أحمد (ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م) إنباء الغمر بأنباء العمر، ج٢، تحقيق: محمد خان (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م)، ص٤٨٧.

٢٤ المقريزي، السلوك، ج٧، ص٢٨٧.

صرف قيمة الدرهم إلى الدينار حتى يعطي انطباع عنهما، وذلك في ضوء ما تم العثور عليه من معلومات[٢٥]؛ لأن المصادر لم تتناول نسبة الفلوس النحاسية كثيرًا إلى الدينار أو الدرهم:

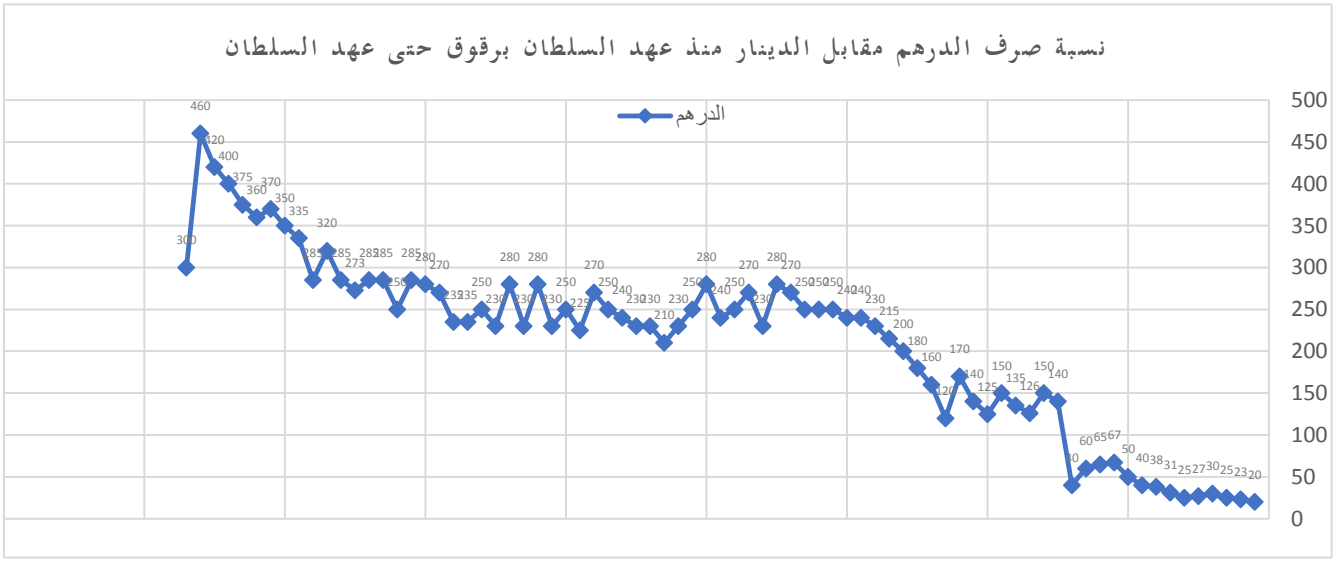

٢٥ مصدر معلومات الرسم البياني: القلقشندي، أبو العباس أحمد (ت٨٢١هـ/١٤١٨م) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٣ (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م) ص٤٤٢؛ المقريزي، السلوك، ج٦، ص٢٥٧، ج٧، ٢٨٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٣، ٤٣، ج١٤، ص٢٢٦؛ الصيرفي، علي بن داوود (٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ج٢، تحقيق: حسين حبشي (مصر، دار الكتب، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م) ص١٨٠، ١٨٢، ٤٠٠، ٤١٠، ج٣، ص٢١٨؛ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج٢، تحقيق: محمد أبو الفضل، (د.م، مطبعة الحلبي، ١٩٦٨) ص٣٠٨؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ق ٢، ج١، ص ٦٩٤، ٧٣٧، ٧٥٧، ٧٥٩، ٧٦٨، ج٢، ص١٠٣، ج٣، ص١٨٩، ٢٣٧، ج٤، ص٢٠، ج٥، ص٦٠، النجيدي، النظام النقدي، ص٢٨٣-٣٢٥.

ويتضح من الرسم البياني الآتي:

-التراجع الكبير للدرهم مقابل الدينار واستمرار ذلك كلما تقدم عمر الدولة، فعند قيامها كان يُقدر كل ٢٠درهم بدينار واحد، وقد وصل فيما بعد إلى أقصى ارتفاع له وهو ٤٦٠درهم مقابل الدينار، ولعله استقر في أواخرها على ٣٠٠درهم، وهذا التراجع له أسبابه المتعددة التي تتمحور في قلة مخزون الذهب في الدولة؛ نتيجة كثرة الإنفاق العسكري آنذاك[٢٦].

-إن الدرهم كان يعود للارتفاع في بعض الأحيان ولا يستمر طويلًا ومن ثم يتراجع فينخفض؛ ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك رفض بعض من يملك ثروة نقدية وعلى رأسهم التجار لقرارات الدولة التي تُحد من ارتفاع سعره بالنسبة للدينار؛ لأنه يؤدي إلى خسارة جزء كبير من نقودهم، ويظهر ذلك من خلال معارضة بعض التجار لمثل هذه القرارات، وإغلاقهم لأسواقهم، فكان يُعاد إلى سعره السابق مرة أخرى مثلما حدث سنة ٨١٣هـ/١٤١٠م[٢٧].

كما أسهم الإنفاق العسكري بشكل غير مباشر في اختلال النظام النقدي منذ قيام دولة المماليك الجراكسة، ويُلاحظ ذلك مما حدث في عهد السلطان برقوق من ثورات بعض الأمراء ضده، ومعارضتهم لحكمه[٢٨]، والذي ترتب عليها كثرت الإنفاق العسكري وفي الوقت نفسه كان يقابله تقنين موارده كالضرائب التي أُلغي بعضها[٢٩]، وتلك سياسة من قبل السلطان برقوق تقوم على ترغيب العسكر وبقية المجتمع في الانضمام إلى صفوفه، وكسب الكثير من المؤيدين له، صحيح أنها نجحت سياسيًا، إلا أنها أثرت اقتصاديًا على النظام النقدي من خلال فتح المجال لشراء الوظائف في الدولة بما فيها تلك المتعلقة بدور الضرب[٣٠]؛ لتعويض بعض موارده، وهذا يدل على أن من يصل إلى الوظيفة بتلك الطريقة ليس أهلًا لها، ويكون هدفه تعويض مقدار ما دفعه لشرائها، وكذلك استغلال هذه المكانة للتلاعب في النظام النقدي بما يحقق مكسب له، ووفق الإمكانيات المتاحة لذلك الموظف، وهي كثيرة، ولعل المقريزي[٣١] قد وضح إمكانياتهم المُطلقة

---

٢٦ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٥، ص٣٣٩-٣٤٠.

٢٧ المقريزي، السلوك، ج٦، ص٢٥٩.

٢٨ المقريزي، السلوك، ج ٥، ص٢١٧-٢٦٤.

٢٩ أنظر إلى الضرائب التي تم إلغاؤها في عهد السلطان برقوق في الجزئية التي تناولت المكوس في الفصل الأول من هذه الدراسة، ص...

٣٠ المقريزي، إغاثة الأمة، ص٧٣.

٣١ إغاثة الأمة، ص١٠١.

عندما قال عن الاستدار جمال الدين محمود[٣٢]: "شره إلى الفوائد وتحصيل الأموال"، وهذه المقولة تؤكد أن من تولى وظائف دار الضرب قد تحكموا في تحديد القيمة النقدية للعملة واستبدالها بأخرى، كما تدخلوا في تحديد أوزان النقود، ونحوها من الأمور التي تحقق مكاسب نقدية لهم.

فمن أبرز طرقهم في الكسب النقدي قيامهم بالمناداة لإبطال التعامل بالفلوس القديمة، فيشترونها بسعر أرخص من قيمتها الحقيقية، وبعد ذلك يوهمون الناس بأنهم قد أجروا تغيرات عليها بما يطابق وزنها المطلوب، وهم في الأساس لم يقوموا بأي تعديلات عليها، سوى أنهم كسبوا الضرائب التي كانت تُدفع لهم عند سكهم لتلك النقود[٣٣]، كما كانوا يقومون بإصدار فلوس ناقصة الوزن؛ لكي تتوفر لديهم كميات من الذهب والفضة كما حدث في سنة ٧٩٤هـ/١٣٩٢م عندما تفرد دار الضرب في الإسكندرية بهذا الأمر[٣٤]، مما يعني اختلاف أوزان النقود في الدولة نفسها من دار ضرب إلى آخر.

وخلاصة اختلال النظام النقدي الآتي:

١-اختلاف وزن النقود سواء بالهرش أو تفاوت العيار أو كلاهما في عهد السلطان الواحد، ولذا فقد تم الاعتماد على متوسط وزن النقود المتداولة في الجدول أعلاه، وكذلك الحال بالنسبة لدار الضرب إذّ اختلفت أوزان النقود فيها من واحد إلى آخر، فبعضهم كان ينقص وزنها عن غيره من الدور مما أدى إلى كثرة تباينها، وفي حال كثُرت هذه الاختلافات فإن الدولة كانت تصدر قرارات تقتضي التعامل بالنقود والفلوس وزنًا بدلًا من العدّ، فجاء التعامل بالنقود في الدولة تارة بالعد، وتارة أخرى بالوزن[٣٥].

٢- بالرغم من كثرة الاختلافات في أوزان النقود التي تُسك في عهد السلطان الواحد فقد تم تداول نقود أخرى سُكت في عهود سلاطين أتوا قبلهم تحمل نفس المسمى أي دينار أو درهم، ولكن بأوزان مختلفة، وفي الغالب تكون أعلى منها وزنًا، فالدرهم المؤيدي والأشرفي وغيرها تم تداولها في وقت واحد، ولكن بأوزان مختلفة[٣٦].

---

٣٢ الاستدار جمال الدين محمود بن علي بن اصفر السودوني، مات مخنوقًا سنة ٧٩٩هـ/١٣٩٧م بعد أن أكثر من مصادرات الناس، فوجدوا بحوزته ١,٤٠٠,٠٠٠دينار، ومن الفضة ١,٠٠٠,٠٠٠درهم، ومن البضائع والغلال مثلها. ابن عبدالباسط، خليل بن شاهين (ت٩٢٠هـ/١٥١٤م) نيل الأمل في ذيل الدول، ق ٢، ج،١ تحقيق: عبدالسلام تدمري (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) ص٣٨٠.

٣٣ النجيدي، النظام النقدي، ص٢٠٤.

٣٤ النجيدي، النظام النقدي، ص١٣٧

٣٥ أنظر على سبيل المثال إلى: المقريزي، السلوك، ج٧، ص٢٨٧؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج٢، ص٣٠٨؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص١٢١، ١٦٧.

٣٦ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص٥٦.

ثانيًا: الكساد التجاري[٣٧]:

يتمحور أثر الإنفاق العسكري على هذا الجانب في المبدأ الذي ذكره ابن خلدون[٣٨]بقوله: "أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ...فأولا مضايقة الفلاحين والتجار...وينبغي للسلطان أن يحذر من هؤلاء ويعرض عن سعايتهم المضرة بجبايته وسلطانه"، وبهذا فقد بلور ما انطبق على ذلك العصر من أثر؛ بدأً بـ تقييد التّجار أو "أهل اليسار" كما يسميهم المقريزي[٣٩]حتى تلاشى دورهم، وبالتالي انتقل إلى السلطان ومن له سلطة من العسكر بحسب تفاوتها في ذلك العصر، وانتهت بضعف الصادرات مقابل زيادة الواردات.

فانتقال النشاط التجاري للزراعة بيد العسكر عن طريق منحهم الإقطاعات ترتب عليه ضعف انتاجها الزراعي وقلته[٤٠]، وسببه يُفهم من استقراء طبيعة وضعهم الاقتصادي وقتذاك؛ وأبرزها أن بيع المنتجات الزراعية لا يعد دخلًا أساسيًا لهم؛ لاعتمادهم بشكل كبير على الإنفاق النقدي الضخم الذي تصرفه الدولة لهم، وهو يغطي احتياجهم، وعند قلته فالدولة تعوضهم عنه بأي شكل من الأشكال[٤١]، وهذا يعني قلة الالتفات لمراعاة الواقع الاجتماعي، والاقتصادي من حيث تقدير الأسعار بما يتوافق مع سياسة العرض والطلب، فجُلّ ما يهمهم هو الكسب النقدي فقط، ودليل ذلك تحين كثيرًا من الأمراء الأوقات لبيع هذه المنتجات بثمن مرتفع[٤٢]، وهذا على النقيض ممن يبيعها من الفلاحين؛ لخبرتهم المتراكمة في هذا المجال فيفهمون الواقع الزراعي وقتذاك من عرض وطلب، وقلة وكثافة زراعية، وعليه؛ يكون تقدير الأسعار مقبولًا، هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فهم يعتمدون على هذه التجارة فقط مصدر دخل لهم، لذا يحرصون على أن تكون الأسعار متوافقة مع هذه الجوانب، وقد نّوه ابن خلدون[٤٣]على حقيقة ما سبق في موضع تحدث فيه عن الفلاحة بقوله: "لا ينتحله أحد من أهل الحضر في الغالب والمترفين إشارة إلى

---

٣٧ الكساد الاقتصادي: مصطلح يشير إلى فترة التراجع طويلة المدى في النشاط الاقتصادي وانكماش الناتج المحلي، فإذا كانت الفترة قصيرة لا يطلق عليها كساد اقتصادي. كلايسنس، ستيجن؛ كوزي، أيهان، ما هو الكساد، بحث في: التمويل والتنمية، مارس، ٢٠٠٩، ص٥٢.

٣٨ ابن خلدون، عبدالرحمن (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥) ص٢٥٧-٢٥٩.

٣٩ إغاثة الأمة، ص١٤٧.

٤٠ المقريزي، إغاثة الأمة، ص١١٦، ١٢٠.

٤١ أنظر إلى الحديث عن الجزئية التي تتعلق بالإنفاق الراتب في الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص...

٤٢ المقريزي، إغاثة الأمة، ص١١٦، ١٢٠.

٤٣ المقدمة، ص٣٦٦

الملك العضوض، القاهر للناس، الذي معه التسلط والجور، ونسيان حقوق الله تعالى في المتمولات، واعتبار الحقوق كلها مغرماً للملوك والدول".

لم ينحصر أثر ضعف الإنتاج الزراعي على ارتفاع الأسعار فقط، وإنما تفرع أثره وتسلسل بعضها ببعض، فالجانب الصناعي المرتبط بالزراعة تأثر بذلك، لارتفاع أسعار المواد الخام للصناعة ومنها على سبيل المثال ألياف الكتان[٤٤]، فمثلًا في سنة ٨٠٦هـ/١٤٠٤م زاد سعر الرطل منها إلى عشرة أضعاف ما كان عليه، وبطبيعة الحال فقد تم رفع أسعار الأقمشة المصنوعة منه، وبدلًا من أن تدعم الدولة صناعة الأقمشة المحلية اتجهت إلى شرائها من خارج مصر[٤٥]، وهذا يعني تضرر صناعة منسوجات الكتان، ولا شك أن ينطبق ما سبق من أثر على بقية المنسوجات التي تعتمد في موادها الخام على الزراعة مثل القطن ونحوها، ودليل ذلك تناقص عدد مصانع النسيج في عهد السلطان برسباي ووصولها إلى ٨٠٠ مصنع فقط من أصل ١٤,٠٠٠ مصنع عند قيام الدولة؛ وذلك طبقًا لنتائج الإحصاء الذي قامت به السلطة المملوكية الجركسية سنة ٨٣٧هـ/١٤٣٤م[٤٦]، أي أنه لم يبق سوى ٥,٧% ، فكيف بها في نهاية الدولة؟

كما تدهورت بعض الصناعات الغذائية، ويأتي في مقدمتها صناعة السكر ومعاصر القصب، وهذا لا غرابة فيه، لتضافر عدة أسباب أدت إلى هذا التدهور، فأبرزها ما فرض عليها من قبل بعض السلاطين والأمراء من أسعار خاصة، وتعويق للتجار، ومن ثم احتكارهم لتجارتها[٤٧]، إلى جانب قلة مساحة الأراضي المزروعة وعدم كفاية الناتج منها لتشغيل قصب السكر[٤٨]، ويتبين حجم هذا الأثر في توقف صناعة الحلوى تماما سنة ٨١٧هـ/١٤١٤هـ إذ يبدو أنه لم يعرض منها شيء في الأسواق، وكذلك خراب مصانعها

---

٤٤ الكتان: نبات زراعي من الفصيلة الكتانية، ويُزرع في المناطق المعتدلة والدفيئة، ويزيد ارتفاعه على نصف متر، وتكون زهرته زرقاء، وثمرته مدورة بها بذور بنية لامعة تُعرف باسم بزر الكتان، وكان يعتصر منها الزيت الحار، ويتخذ من أليافه النسيج المعروف لصناعة الثياب والتي تتميز بأنها معتدلة في الحر والبرد. رجب عبدالجواد إبراهيم، المعجم العربي لأسماء الملابس "في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث" (القاهرة، دار الآفاق العربية، ١٤٢٣هـ)، ص٤١٥.

٤٥ المقريزي، السلوك، ج٦، ص٩٧؛ الجعيدي، الأزمات الاقتصادية، ص١٠٩.

٤٦ نقلًا عن: صالح، محمد أمين، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٦٩، ص٢٤١.

٤٧ المقريزي، السلوك، ج٧، ص٩٧، المقريزي، إغاثة الأمة، ص١١٦، ١٢٠.

٤٨ تُستشف هذه القلة بناء على ما ورد من معلومات توضح تدهور مساحة الأراضي الزراعية في مصر، والتي تشتهر بزراعة قصب السكر، وبطبيعة الحال لابد أن تتضمن هذه الأراضي الزراعية المتدهورة قصب السكر، حول تدهور مساحة الأراضي الزراعية أنظر: المقريزي، السلوك، ج٣، ص٥٠٤؛ الاسحاقي، محمد بن عبد المعطي (١٠٩٠هـ/١٦٧٩م)، أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، (د.م، د.ن، د.ت)، ص١٤٣.

في الوجهين القبلي والبحري[٤٩]، فالجهة الشمالية الشرقية من نهر النيل وحدها كانت تحتوي على ٦٦ مطبخ للسكر، وقد تدهورت فيما بعد حتى وصلت إلى ١٩ مصنع فقط قائمًا بالإنتاج[٥٠].

وهنا يُستشف أن تأثر الصناعات وقلة مصانعها قد أثر بدروه على الطرفين في آن واحدة، الطرف الأول: التجار، والطرف الثاني: المجتمع؛ لأن هذه القلة فيها تؤدي إلى رفع الأسعار على أفراد المجتمع وفقًا للعرف الاقتصادي الذي يبرر هذا الارتفاع بـ"قلة العرض مقابل زيادة الطلب"، هذا أمر، والأمر الآخر؛ فرفع السعر إن لم يكن بالاختيار فهو بالإجبار؛ نتيجة تزايد سعر المواد الخام، وارتفاع كلفتها على التجار، فيضطر التاجر في هذا الحالة إلى رفع سعر السلعة بما يحقق مكسبًا له ولو القليل منه، ويعوضه عنما دفعه من تكاليف، إضافة إلى ذلك فلا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار ما حدث من مضاعفة الضرائب على التجّار إما لحاجة الدولة لها عند حدوث حروب أو ثورات ونحوها[٥١]، أو عند اختلال النظام النقدي ولجوء الدولة إلى التعامل بالفلوس وزنًا، ففي هذه الحالة تُدفع الضريبة أكثر من قبل حتى تبلغ الوزن المطلوب من النقود المقررة عليهم سابقًا، والتي قلّ وزنها حينذاك[٥٢].

وأمام هذا الأمر يقل إقبال أفراد المجتمع على شراء السلع؛ لا سيما عندما تكون غير ضرورية؛ لارتفاع ثمنها، والذي يقابله انخفاض مستوى المعيشة للمجتمع؛ نتيجة قلة الدخل، ومن ثم استغناء الناس عن مواد الترف، والاقتصار على ما هو ضروري، وهنا يقع الضرر على التاجر أكثر من غيره خاصة إذا كانت هذه السلع سريعة الفساد والتلف، فيضطر إلى التخلص منها، ومن ثم تكون خسارته مضاعفة.

وربما يختلف الأمر نسبيًا عندما تكون السلع ضرورية، فيكون أثره أضعف؛ لأن الناس مضطرين لشرائها حتى وإن ارتفع ثمنها، وبأي حال من الأحوال فهذا لا يعني تأثره؛ لمضاعفة التكاليف عليه لاسيما إذا كان رأس ماله في الأساس قليل فيتأثر أكثر ممن يملك ثروة كبيرة، وقد يبدو ظاهر الأمر أن التاجر في كلا الحالتين سواء عندما يبيع السلع الضرورية أو الكماليات يتضاعف مكسبه أكثر من قبل؛ لارتفاع الأسعار، وبالتالي يكون ربحه مضاعف.

وهذا على النقيض؛ فبافتراض أن ربح تاجر يعمل بأفران الخبز قبل الكساد يُقدر بـ٢٠٠٠درهم، ويشتري

---

٤٩ المقريزي، تقي الدين أحمد (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار والمعروف بـ"الخطط المقريزية" (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت) ج١، ص٣٤٣، ج٢، ص٩٩.

٥٠ المقريزي، الخطط المقريزية، ج١، ص٣٤٣؛ صالح، التنظيمات الحكومية، ص١٦٥.

٥١ ابن خلدون، المقدمة، ص٢٥٧؛ المقريزي، السلوك، ج٧، ص٩٨؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص١٠٣.

٥٢ الأسدي، محمد، التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٧) ص١٢٧-١٢٩.

القمح بـ ١٤٠ درهم للأردب[٥٣]، ويدفع ضريبة تم افتراضها بـ ٥ دراهم على الفرن الذي يخبز فيه، وقد تطحن الغلال في حانوته فتكون عليه ضريبة ولعله يتم افتراضها بـ ٥دراهم، و١٠دراهم ضريبة أخرى قُدرت افتراضًا على الحانوت الذي يبيع فيه، وعندما زادت هذه الأسعار كان إجمالي ربحه على سبيل المثال ٤٠٠٠درهم، إلا أن سعر القمح قد ارتفع إلى ٤٠٠درهم، ففي هذه الحالة يتضح أن الربح الأول وإن كان أقل يستطيع من خلاله شراء ١٤ أردب من القمح، بينما الربح الآخر وإن كان أعلى فمقدرته الشرائية أقل وتُقدّر ١٠ أرادب قمح، وأما الضريبة فقد تكون هي نفسها من حيث المبلغ المفروض ولكن حدث اختلال في النظام النقدي حيث قل وزن وعيار الدرهم عنما كان يساوي قبل ذلك والذي قُدر بـ ١,٣٠جرام، فأصبح بعدئذ يساوي ٠,٨٣٢ جرام فقط، وعليه نادت الدولة أن يتم التعامل بالفلوس وزنًا لا عددًا، فهنا بدلًا من أن يدفع التاجر ضريبة ٥ دراهم أو ١٠ دراهم عددًا فإنه يدفعها وزنًا[٥٤]؛ مما يعني مضاعفة الأعداد من الدراهم حتى تبلغ الوزن السابق، أي تزيد عددًا حتى تتطابق وزنًا، وهذا يُقتص من ربحه أكثر من قبل، ويرجح صدق هذه الافتراضات قلة عدد الأسواق؛ نتيجة تعطل بعضها[٥٥].

وإلى جانب ما تقدم؛ فقد تضافر سببًا آخر أدى إلى تعطل بعض الأسواق، وهو هجمات المماليك السلطانية عليها ونهب ما فيها وتحطيم بعضها عندما تتأخر الدولة في الإنفاق عليهم، مما اضطر بعضهم إلى إغلاقها بشكل نهائي؛ نتيجة عجزه عن إصلاح ما خرب منها، ومنها ما حدث سنة ٩١٦هـ/١٥١٠م[٥٦].

وبوجه عام فهذا يعطي تصورًا عن الكساد الاقتصادي داخل الدولة، والذي طال جميع جوانبها الزراعية والصناعية والتجارة الداخلية فيها، وتزايد بتقدم عمرها، ولعل الجدول الآتي يوضح جزءًا من هذا التدهور، وذلك في ضوء ما تم العثور عليه من بيانات:

وهذا الجدول وإن لم يوضح التدهور بشكل دقيق؛ لاستناده على بيانات قليلة، إلا أنه يتجلى منه مدى

النشاط الاقتصادي		مساحتها أو عددها عند قيام الدولة	مقدار ما تدهور منها	نسبة التدهور
الزراعة		٣,٦٣٦,٦٤٠	١,٦٦٦,٦٢٧	٤٥,٨٣%[٥٧]
الصناعة	المنسوجات	١١٤,٠٠٠	١٣,٢٠٠	٩٤,٣%[٥٨]
	قصب السكر	٧٥	٥٦	٧٤,٦%[٥٩]
أسواق الجهة الجنوبية والشمالية من القاهرة		٥١	٢٧	٥٣%[٦٠]

٥٧ المقريزي، السلوك، ج٣، ص٥٠٤؛ الاسحاقي، أخبار الأول، ص١٤٣.

التدهور الكبير الذي لحق بالجوانب الاقتصادية للدولة.

كما فيه دلالة على أن وضع تجارة الدولة خارجيًا لا يبتعد عنما سبق؛ لتأثرها بمجريات هذه الأحداث وانعكاسها عليها، فتراجع حركة الأسواق تعطي نتيجة مفادها أن تجارة الدولة من صادراتها ضعفت، وقل الفائض مما تصدره؛ وبالتالي فسوف تتفوق كميات الواردات عليها، وذا أثر آخر يدل على بداية ضعف الاقتصاد في دولة المماليك الجراكسة ومن ثم انهياره، ويُؤكد هذا التفوق للواردات الآتي:

أولًا: رواج الفلوس الأجنبية مثل الدوكة[٦١] والفلوري[٦٢] بشكل كبير رغم تكرار النداءات من قبل بعض السلاطين على إلغاء التعامل بها كما حدث السنوات الممتدة من ٨٢٩-٨٣٨هـ/١٤٢٦-١٤٣٥م[٦٣]، وقد يغلب الظن أن كثرة النقود الأجنبية دليل على انتعاش الأسواق داخل مصر وكثرة روادها من التجار الأجانب؛ مما أسهم في رواجها، إلا أنها هنا ذا مؤشر مغاير يعطي انطباع عن قلة النقود المحلية المصنوعة من معدني الذهب والفضة؛ لندرتهما، مما أبرز ظهور النقود الأجنبية، وتُعزى هذه الندرة إلى

٥٤ فيما يتعلق بوزن العملة وكذلك سعر القمح قبل وبعد؛ فقد تم الاعتماد على ما كان متداولًا في عهد السلطان شيخ المحمودي، حتى تكون هذه الفرضيات أكثر قربًا للواقع وملامسته له، أما الضرائب فقد تم توحيد رقم موحد لها حتى تصبح صورة الأثر من التعامل بالوزن واضحة، حول هذه المعلومات، أنظر: المقريزي، السلوك، ج٦، ص٢٢٥؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص٢٨٤؛ النبراوي، السكة الإسلامية، ص١٦٣، ١٦٤.

٥٥ المقريزي، الخطط المقريزية، ج٢، ص٩٨.

٥٦ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص١٧٧-١٧٩.

٥٧ المقريزي، السلوك، ج٣، ص٥٠٤؛ الاسحاقي، أخبار الأول، ص١٤٣.

٥٨ صالح، التنظيمات الحكومية، ص٢٤١.

٥٩ الجعيدي، الأزمات الاقتصادية، ١١١؛ صالح، التنظيمات الحكومية، ص٢١٨.

٦٠ الجعيدي، الأزمات الاقتصادية، ص١٢٠.

٦١ الدوكة: عملة ذهبية سكت في البندقية منذ القرن السابع هجري/ الثالث عشر ميلادي، وتعرف أيضًا باسم الأفرنتيه، وقد تميزت بعيارها الصحيح، ووزنها الثابت، وسمكها المخدد؛ مما كان لهذه المواصفات دور في رواجها في مصر خلال عصر دولة المماليك الجراكسة. عاشور، سعيد، العصر المماليكي في مصر والشام، ط٢ (القاهرة، دار النهضة، ١٣٩٦) ص٣١٧.

٦٢ الفلوري: عملة ذهبية ضربت في فلورنسا سنة ٦٤٩هـ/ ١٢٥٢م، وقد أطلق عليها أيضًا اسم "فلورين" وهو الأكثر شهرة في أوروبا، ولعل تسميته بالفلوري كانت أكثر شهرة عند العرب، ولم يكن لها رواج نفس الدوكة البندقية، حيث كان أكثر استخدام لها في عصر المماليك الجراكسة يتمثل في دفع الرواتب لأرباب الوظائف الدينية في بعض المنشآت. النبراوي، السكة، ص٣٤٦.

٦٣ أنظر على سبيل المثال: الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص١٤٧، ٢١٧، ٢٨٣، ٣١٦؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص١٠٤.

أن الاحتكار لم يقتصر على تقييد تجار الداخل وإلقاء الضرر عليهم وحدهم، بل منع حركة تداول هذه النقود في الأسواق، لقبضة بعض السلاطين عليها، وتفردهم هم والمحتكرين من أصحاب السلطة بها، كما حرم الدولة من الضرائب التي تُجبى من التجار، ويؤكده توجه الناس إلى البيع بالغلال سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٦م؛ لانعدام النقود المحلية[٦٤]، وهي ضمن السنوات التي حكمها السلطان برسباي؛ أي ذروة الاحتكار.

ثانيًا: كانت مصر من أهم البلاد التي تُصدر القمح إلى أوروبا، ويُلاحظ فيما بعد لجوؤها أكثر من مرة إلى استيراد بعض الحبوب بما فيها القمح من فرنسا وإيطاليا كما في السنوات الآتية ٨٠٧هـ/١٤٠٤م، ٨٣٣هـ/١٤٢٩م، ٨٥٣/١٤٤٩م وغيرها من السنوات[٦٥].

ثالثًا: رغم شهرة مصر بصناعة المنسوجات، فقد كانت من المتوقع أن تغطي احتياجات الدولة منها، ومن ثم تصدر الفائض إلى خارج دولة المماليك الجراكسة، وهو ما كان يحدث بالفعل، حتى بدأت تتراجع تجارتها في الدولة شيئًا فشيء، فتوجهت إلى استيرادها من أوروبا كما في سنة ٩٠٦هـ/١٥٠٠م حيث وصل إليها من إيطاليا ٤٦,٠٠٠ قطعة من الأقمشة الأوروبية، وقدمت ثلاث سفن فرنسية تحمل ١٣,٠٠٠قطعة من الأقمشة[٦٦].

ثالثًا: التضخم الاقتصادي[٦٧]:

بتضافر أثرين للإنفاق العسكري وهما اختلال النظام النقدي والكساد الاقتصادي فكان من المحتّم أن ينتج عنهما أثر ثالث وهو التضخم الاقتصادي؛ لأن الكساد يعني قلة المعروض وبالتالي حدوث الغلاء، ويقابله في الآن نفسه اختلال النظام النقدي ومحصلته ثلاثة أمور أدت إلى التضخم الاقتصادي، الأول: اختلال عيار النقود المتداولة في وقت واحد؛ نتيجة التلاعب بها، فيترتب عليه التعامل بها في بعض الأحيان وزنًا[٦٨]، ويعني ذلك أنهم سيدفعون لشراء السلع ونحوها بنقود أكثر عددًا من السابق حتى تبلغ

---

٦٤ المقريزي، السلوك، ج٧، ص١٢٧.

٦٥ الجعيدي، الأزمات الاقتصادية، ص١٢٤-١٢٥.

٦٦ آشتور، التاريخ الاقتصادي، ص٤٠١.

٦٧ التضخم الاقتصادي: يُقصد به الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعًا مستمرًا في الأسعار عامة، ولا يقتصر ذلك الارتفاع على سلعة بعينها، كما أنه لا يكون مؤقتًا وإنما يستمر في التزايد، ولذلك اعتمدت الباحثة مفهوم التضخم هنا بدلًا من الغلاء رغم حداثة مفهوم التضخم؛ باعتبار أن الغلاء قد يكون مؤقتًا، أو قد ينحصر على سلعة معينة، وما حدث في ذلك العصر لا يعد غلاء مؤقت. طه، رانيا الشيخ، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، بحث في: صندوق النقد الدولي، ع: (١٨)، ٢٠٢١، ص٥.

٦٨ انظر على سبيل المثال إلى: المقريزي، السلوك، ج٦، ٩٧؛ النقود الإسلامية، ص١٩؛ ابن عبدالباسط، نيل الأمل، ق ٧، ج٢، ص١٥٦.

الوزن المتعارف عليه قبل حدوث تلاعب في البعض منها، على الرغم من أن القيمة النقدية المقدّرة للسلعة هو نفسه لم يتغير، ويحدث هذا الأمر بالتزامن مع ثبات راتب الموظف وتحديدًا من غير العسكر[٦٩]، ويُنفق على معظم هؤلاء الموظفين من تلك الدراهم المغشوشة[٧٠]، فبافتراض أن سلعة قيمتها ١٤٠ درهم وفي ذلك الوقت كان وزن الدرهم يساوي١,٤٥ جرام، فظهر درهم آخر وزنه أقل وتحديدًا ١,٣٠ جرام، ولكي يصل المشتري إلى الوزن الأساسي لقيمة هذه السلعة من الدرهم يضطر أن يدفع ١٥٦,١٦درهم عددًا، فتكون نسبة الغلاء ١١,٥% دون ملاحظة ذلك، وبالتالي تضعف القوة الشرائية لغالبية المجتمع آنذاك، فعلى سبيل المثال إذا كان راتب موظف ٤٢٠ درهم فإن القوة الشرائية تتراجع، وبدلًا من تمكنه شراء تلك السلعة بثلاثة أضعافها من راتبه فإنها تتراجع بهذه الدراهم المغشوشة إلى ٢,٦ أضعاف فقط، ولعل ابن عبدالباسط[٧١]وضح حقيقة تلك الدراهم المغشوشة سنة ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م بقوله: "حيث أنها لا تعني شيئا إلا من الذهب".

والثاني: بتفاوت القيمة النقدية للدرهم أمام الدينار سواء بالانخفاض وهو الغالب أو الارتفاع وإن كان قليلًا، إلا أن كلاهما كان يؤدي إلى الغلاء؛ لأن الدرهم لم يعدّ بنفس القيمة السابقة، ففي الحالة الأولى يحتاج التاجر أن يُحقق مكسبًا له فيضطر إلى رفع قيمة السلع وغيرها، خاصة إذا أُخذ بعين الاعتبار أن هذا الغلاء يرافقه في جميع ما يتم إنفاقه على تجارته منذ البدء فيها إلى بيعها، فترتفع الأسعار نتيجة ذلك ويحدث الغلاء[٧٢]، وقد أشار المقريزي[٧٣]إلى هذا الأمر عندما قال عن ضعف الدرهم سنة ٨٠٩هـ/١٤٠٧م: "باعتبار غلاء سعر الذهب كل شيء يباع فإنه بأضعاف ثمنه وباعتبار غلاء الأطيان لا يرجى الرخاء وهذان الفسادان سبب عظيم في خراب إقليم مصر وزوال نعم أهله سريعا إلا أن يشاء ربي شيئا"، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإن أي محاولة تقوم على إرجاع سعر الدرهم إلى سابقه ورفعه عن قبل فسيؤدي إلى النتيجة نفسها والتي تتلخص في ارتفاع الأسعار وحدوث الغلاء؛ لأن المجتمع يُدرك في تلك اللحظة أن

---

٦٩ عندما تقل نسبة الدرهم بشكل ملحوظ فقد كان الإنفاق أيًا كان على العسكر بالدينار في حال توفرت كميات كبيرة منه وتغطي هذا الجانب، أو إذا كان بالدرهم فإنه يتم رفع الإنفاق عليهم بما يتناسب مع مقدار هذا الارتفاع، وكذلك فيما يتمثل بغلاء الأطيان، للمزيد حول هذه المعلومات، أنظر إلى سبيل المثال عن الجزئيات المتعلقة بـ الأمراء ومماليكهم، المماليك السلطانية، ونفقة البيعة، في المبحث الأول من الفصل الثاني لهذه الدراسة، ص...

٧٠ الأسدي، التيسير والاعتبار، ص١٢٢-١٢٣.

٧١ نيل الأمل، ق ٣، ج١، ص٣٢٠.

٧٢ المقريزي، إغاثة الأمة، ص١٠٨.

٧٣ السلوك، ج٦، ص١٧٢.

ما يملكه من دراهم تكون قيمتها منخفضة، ويخسرون جزء منها إن احتفظوا بها ويُبخس حقها، فيقومون بمحاولة التخلص منها عن طريق إبدال أكبر قدر ممكن من الدراهم بشراء السلع، ويبيعونها فيما بعد عندما يرتفع سعره، فيحدث الغلاء؛ نتيجة كثرة الطلب والإقبال على شراء السلع كما في سنة ٨٦٢هـ/١٤٥٨م عندما ارتفعت لما أُشيع بين الناس بأن السلطان يريد المناداة على الذهب بنقص سعره[٧٤].

والثالث: عندما راج التعامل بالفلوس النحاسية والتي لم يكن لها اعتبار في معظم الأحيان فكما يسميها المقريزي[٧٥] بـ "المحقرات"، ظهر لدى معظم طبقات المجتمع رغبة قوية في الاستهلاك؛ لأنها من وجهة نظرهم ليست للادخار ولا يُعد بها في هذا الجانب، فتسببت هذه الحركة في الغلاء؛ لكثرة من يشتري من الناس؛ ودليل ذلك ما ذكره ابن حجر[٧٦] عند ترجمته لأحمد الظاهري[٧٧] عندما قال عنه: "بأنه كثير الإنذار بما حدث بعد ذلك من الغلاء بسبب رخص قيمة الفلوس" حتى رأي عندي – قديمًا – منها جانبًا كبيرًا ، فقال لي: إحذر أن تقتنيها فإنها ليست رأس مال ، فكان كذلك".

ونتيجة لما سبق فقد ترتب عليه تضخم اقتصادي صوره المقريزي[٧٨] فيما يُقارب العقد ونيف الأولى من عمر الدولة بقوله: إنك تجد الواحد من أهل الطبقة الوسطى معلومه في الشهر ثلاثمائة درهم حسابا عن كل يوم عشرة دراهم ، فإنه قبل هذه المحن إذا أراد النفقة على عياله يشتري لهم من هذ العشرة دراهم، ...، واليوم لا تأتي له غداء ولده وعيالاته إلا بسبعة وثلاثين درهمً".

كما وصف حال من له راتبًا من غير العسكر في ظل التضخم الاقتصادي بقوله "فهم ما بين ميت أو مشتهي الموت لسوء ما حل بهم فإن أحدهم إذا أتته مائة درهم – مثلًا– ...، أصبح ينفقها في أشياء كان ينفقها من قبل عشرين درهماً"[٧٩]، ومن خلال ما فرضه من أمثلة في المقولتين السابقتين والتي تُلخص الواقع آنذاك، وتوضح أن مقدار التضخم قد ارتفع في فترة وجيزة بنسبة تقريبية ومبنية على افتراضات المقريزي تُقدر بـ ٢٧٠% وأخرى بـ ٤٠٠% وهما مرتفعتان جدًا، فكيف ببقية عمر الدولة؟ لا سيما أنه قد

---

٧٤ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص٣٥٢.

٧٥ النقود الإسلامية، ص١٨.

٧٦ إنباء الغمر، ج٢، ص٣٣٣.

٧٧أحمد بن محمد بن إسماعيل الظاهري والمعروف بابن البرهان، ولد سنة ٧٥٤هـ/١٣٥٣م، واشتغل بالفقه الشافعي، وطمع في الحكم أيام سلطة برقوق، ولم يجد الكثير من المؤيدين له سوى بعض أهل حلب، ممن كانوا يستمعون لحديثه، فسجن في سنة ٧٩١هـ/ ١٣٨٩م وبعد ذلك أُطلق سراحه، وتوفى سنة ٨٠٨هـ/١٤٠٦م. السخاوي، شمس الدين محمد (٩٠٢هـ/١٤٩٦م) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (بيروت، دار الجيل، ١٩٩٢م) ج٢، ص٩٦، ٩٨.

٧٨ إغاثة الأمة، ص١١٦.

٧٩ المقريزي، إغاثة الأمة، ص١٠٦

وصل الأمر في بعض الأحيان إلى عجز غالبية المجتمع عن الشراء، مما جعلهم يلجئون إلى مقايضة سلعة بسلعة بأخرى[٨٠]؛ ليتمكنوا من تغطية احتياجاتهم.

ولإعطاء تصور أكثر وضوح عن مقدار الغلاء أو التضخم وقتذاك، فإنهم سيتم اتخاذ القمح مقياسًا لذلك باعتباره أحد السلع الأساسية لمعظم طبقات المجتمع، ومن ثم مقارنة أقل سعر له بأعلى سعر ورد له في عهد السلطان الواحد، وذلك في ضوء ما تم العثور عليه من معلومات في المصادر المتاحة، وبعد ذلك تتم مقارنة التضخم من عهد سلطان إلى آخر بناء على هذه المعلومات:

اسم السلطان	السنة	أقل سعر للقمح	السنة	أعلى سعر للقمح	نسبة التضخم
برقوق	٧٨٥هـ/١٣٨٣م	١٠ درهم	٧٩٨هـ/١٣٩٦م	١٧٥ درهم	%١٦٥٠
فرج	٨٠٢هـ/١٤٠٠م	٤٠ درهم	٨٠٧هـ/١٤٠٥م	٤٠٠ درهم	%٩٠٠
شيخ	٨١٧هـ/١٤١٤م	٨٣ درهم	٨٢٠هـ/١٤١٧م	٩٠٠ درهم	%٩٨٤,٣
برسباي	٨٢٦هـ/١٤٢٣م	٦٠ درهم	٨٢٩هـ/١٤٢٦م	٤٠٠ درهم	%٥٦٦,٦
قايتباي	٨٨٩هـ/١٤٨٤م	١٥٠ درهم	٨٧٤هـ/١٤٧٠م	١٢٠٠ درهم	%٧٠٠
الغوري	٩١٤هـ/١٥٠٨م	٥٠٠ درهم	٩١٧هـ/١٥١١م	٨٠٠ درهم ٨١	%٦٠

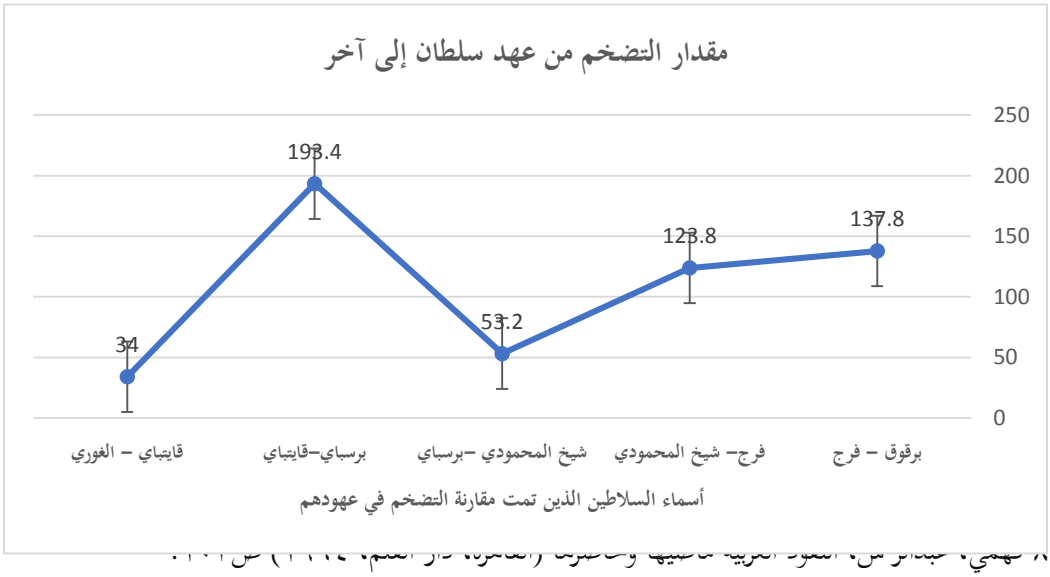

٨٠ فهمي، عبدالرازق، الفقر والمجاعة في مصر المملوكية (القاهرة، دار العلم، ١٩٩٤) ص١٠٠.

٨١ المقريزي، السلوك، ج٦، ص٣، ١١٣، ٣٦١، ٣٦٦، ٤٠٤؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج٣، ص٣٠١، ٣٦٤؛ الصيرفي، علي (٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، إنباء الهصر بأنباء العصر، تحقيق: حسن حبشي، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م) ص١٥٢، نزهة النفوس، ج١، ص٨٨، ٤٢٧؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص٢٠٧، ج٤، ص١٥٠، ٢١٧.

وبناء على ما تقدم من معلومات يتضح الآتي:

- إن التضخم أو الغلاء يأتي متدرجًا؛ أي بمعنى أنه إذا ارتفع في عهد سلطان فإن السلطان الذي يكون بعده تكون نسبة التضخم أو الغلاء أقل، أو متضخمة عن عهد السلطان السابق بنسبة قليلة كما في عهد السلطان برسباي عن السلطان شيخ المحمودي؛ ويعود ذلك إلى أن الأسعار حتى وإن تراجع غلاؤها، فإنها لا تعود بنفس السعر السابق الأقل قيمة له، وهذا ما أكده الجدول السابق، فأعلى نسبة للغلاء أو التضخم جاءت في عهد السلطان برقوق وأقلها السلطان الغوري، وقد كان أقل سعر للقمح عهد السلطان برقوق مقارنة مع بقية السلاطين الآخرين، وأعلاهم السلطان قايتباي ومع ذلك فنسبة التضخم في عهده أقل من السلطانين السابقين له وهما فرج وشيخ.
- يتبين من الرسم البياني أن التضخم قد ارتفع في عهد السلطان قايتباي بالنسبة للسلطان برسباي؛ نظرًا لكثرة حروبه الخارجية مع العثمانيين والإمارات التركمانية[٨٢]، مما يؤكد على الأثر الواضح للإنفاق العسكري في حدوث الغلاء والتضخم.

٨٢ الإمارات التركمانية: هي الإمارات التي أسسها التركمان وحكموها، وتتاخم حدود دولة المماليك الجراكسة، وهذه الإمارات هي: دلغادر، وآق قوينلي، وقرا قوينلي، وبني رمضان. كتبي، مسعد، الإمارات التركمانية ودورها في صراع القوى الإسلامية (٧٨٤-٩٢٢هـ/١٣٨٢-١٥١٦م، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة المنصورة، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ والحضارة، مصر، ٢٠٠٣م، ص٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ٣١٠، ٣٨١، ٤٧٩.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة تم التوصل للنتائج الآتية:

-الأثر السلبي المتسلسل للإنفاق العسكري على اقتصاد مصر في عصر المماليك الجراكسة، فتدهور الزراعة ترتب عليه ارتفاع المواد الخام للصناعة، ومن ثم تأثرت التجارة داخليًا وخارجيًا بهذا الارتفاع.

-بينت الدراسة أن سيطرة الطبقة الحاكمة من العسكر على اقتصاد مصر عصر المماليك الجراكسة قد أدت إلى غياب طبقة التجّار، وسلب التجارة منهم.

-وضحت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين تزايد الإنفاق العسكري مقابل قوة الاقتصاد وضعفه، فكلما زاد الإنفاق تدهور الاقتصاد، وعلى العكس من ذلك.

- رغم التدهور الاقتصادي الذي سببه الإنفاق العسكري فإن الدولة لم تتجه إلى معالجته، بل إنها كانت تقوم بمزيد من الإنفاق بشتى الطرق المختلفة، وفي مقدمتها تلك التي تستند على التلاعب النقدي.

-إن الأثر الاقتصادي السلبي للإنفاق العسكري قد تفرع على جميع جوانب الحياة العامة وأبرزها الجانب الاجتماعي فنتج عنه ضعف دخل أفراد المجتمع.

-أسهم الإنفاق العسكري في حدوث فجوة كبيرة بين طبقات المجتمع؛ نتيجة الأثر الذي أحدثه على اقتصاد الدولة.

-أدى الإنفاق العسكري إلى ندرة صادرات الدولة مقابل تزايد واردتها، مما أسهم في ضعف عوائدها المالية من الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية.